Document: EB 2020/LOT/P.1/Rev.1
Date: 23 January 2020
Distribution: Public
Original: French

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون مقترح تقديمهما إلى

جمهورية ساو تومي وبرنسيبي الديمقراطية من أجل

مشروع دعم إضفاء الطابع التجاري، والإنتاجية الزراعية والتغذية

رقم المشروع: 2000001937

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Lisandro Martin
المدير الإقليمي
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: Lisandro.martin@ifad.org

Emime Ndihokubwayo
المديرة القطرية
رقم الهاتف: 84 38 17 659 237+
البريد الإلكتروني: e.ndihokubwayo@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

أولا- السياق **1**

ألف- السياق الوطني ومسوغات انخراط الصندوق 1

باء- الدروس المستفادة 3

ثانيا- وصف المشروع **4**

ألف- أهداف المشروع، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة 4

باء- المكونات والنواتج والأنشطة 4

جيم- نظرية التغيير 5

دال- المواءمة والملكية والشراكات 5

هاء- التكاليف، والفوائد والتمويل 6

ثالثا- المخاطر **11**

ألف- مخاطر المشروع وتدابير تخفيف الأثر 11

باء- الفئة البيئية والاجتماعية 12

جيم- تصنيف المخاطر المناخية 13

دال- القدرة على تحمل الديون 13

رابعا- التنفيذ **13**

ألف- الإطار التنظيمي 13

باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم، وإدارة المعرفة والاتصالات 14

جيم- خطط التنفيذ 15

خامسا- الوثائق القانونية والسند القانوني **15**

سادسا- التوصية **15**

فريق تنفيذ المشروع	
المدير الإقليمي:	Lisandro Martin
المديرة القطرية:	Emime Ndihokubwayo
المسؤول التقني في المشروع:	Antonio Rota
الموظفة المسؤولة عن المالية:	Mame Awa Mbaye
أخصائي البيئة والمناخ:	Amath Pathe Sene / Antonella Cordone
الموظفة القانونية:	Sylvie Arnoux

خريطة منطقة المشروع

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية* | 2019-05-03

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض/المستفيد:	جمهورية ساو تومي وبرنسيبي الديمقراطية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة ومصايد الأسماك والتنمية الريفية
التكلفة الكلية للمشروع:	19.2 مليون يورو
قيمة قرض الصندوق:	0.97 مليون يورو (بما يعادل 1.07 مليون دولار أمريكي تقريباً)، يُقدّم 0.5 مليون يورو منها من خلال أداتي التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات
شروط قرض الصندوق:	يُمنح القرض بشروط تيسيرية للغاية، وبدون فوائد ويتحمل رسم خدمة يحدده الصندوق بتاريخ موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على القرض، مع أجل استحقاق مدته أربعين (40) عاماً، وفترة سماح مدتها عشر (10) سنوات. وسيتم سداد المبلغ الأصلي للقرض بفائدة قدرها 2 في المائة من إجمالي المبلغ الأصلي من السنة الحادية عشرة (11) وحتى السنة العشرين (20)، وبنسبة 4 في المائة من إجمالي المبلغ الأصلي سنوياً من السنة الحادية والعشرين (21) وحتى السنة الأربعين (40).
قيمة منحة الصندوق بموجب إطار القدرة على تحمل الديون:	3.88 مليون يورو (بما يعادل 4.26 مليون دولار أمريكي تقريباً)
الجهات المشاركة في التمويل:	مرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيّف، ومنظمة العمل الدولية، والقطاع الخاص
قيمة التمويل المشترك	مرفق البيئة العالمية: 3.8 مليون يورو (بما يعادل 4 ملايين دولار أمريكي تقريباً)؛ صندوق التكيف: 3.2 مليون يورو (بما يعادل 3.5 مليون يورو تقريباً)؛ منظمة العمل الدولية: 0.8 مليون يورو (بما يعادل 0.9 مليون دولار أمريكي تقريباً)؛ القطاع الخاص: 0.4 مليون يورو (بما يعادل 0.45 مليون دولار أمريكي تقريباً).
شروط التمويل المشترك:	منحة 100 في المائة
مساهمة المقترض/المتلقي:	0.4 مليون يورو (بما يعادل 0.45 مليون دولار أمريكي تقريباً)
مساهمة المستفيدين:	0.5 مليون يورو (بما يعادل 0.56 مليون دولار أمريكي تقريباً)
الفجوة التمويلية:	5.3 مليون يورو (بما يعادل 5.96 مليون دولار أمريكي تقريباً)
قيمة تمويل الصندوق (العمل المناخي):	0.48 مليون دولار أمريكي (بما يعادل 0.55 مليون دولار أمريكي تقريباً)

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الواردة في الفقرة 61.

أولا- السياق

ألف- السياق الوطني ومسوغات انخراط الصندوق

السياق الوطني

1- منذ استقلالها في عام 1975، عانت ساو تومي وبرنسيبي من عدم الاستقرار السياسي لفترة طويلة. وبدأت البلاد بعد ذلك بإجراء انتخابات حرة بانتظام، كما شهدت انتقالاً متكرراً للسلطة بين الأحزاب المتنافسة. وعلى الرغم من التوجه الإيجابي نحو التسيير الديمقراطي، إلا أن عدم استقرار المؤسسات الحكومية منع البلاد من إعداد برنامج إنمائي ووضع رؤية بعيدة المدى.

2- وتواجه ساو تومي وبرنسيبي التحديات النمطية التي تتعرض لها البلدان الجزرية الصغيرة، علاوة على ضعف قدرتها على التصدي للصدمات وموازنة ميزانيتها. وتعاني البلاد منذ استقلالها من أوجه عجز هيكلية تظهر على صعيد الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، والمالية العامة في الوقت نفسه. وخلال السنوات الأربع الأخيرة (2015-2018)، شكّلت الإيرادات الضريبية حوالي 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي لا تزال غير كافية لتغطية النفقات العامة المتكررة للحكومة. وتأتي نسبة 96 في المائة من الاستثمار العام في البلاد من مساهمات خارجية.

3- خلال السنوات الخمس الماضية، سجّل الناتج المحلي الإجمالي في ساو تومي وبرنسيبي نمواً متواضعاً بلغ 4 في المائة، وهي نسبة غير كافية لإحداث التغييرات الهيكلية التي تطمح إليها البلاد. ومع اعتمادها الشديد على المساعدة الإنمائية الرسمية، تأتي ساو تومي وبرنسيبي في المرتبة 143 من أصل 189 بلداً وفقاً لمؤشر التنمية البشرية، علاوة على ما تواجهه من صعوبات مختلفة مثل الفقر، والجوع، وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية، وبطالة الشباب.

4- ويعيش حوالي 66 في المائة من السكان تحت خط الفقر[1]، فيما تصل نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المدقع[2] إلى 11.5 في المائة. وعلى المستوى الوطني، سجّل معامل جيني انخفاضاً من 49 في المائة في عام 2000 إلى 32.9 في المائة في عام 2010، مما يعكس تراجعاً في أوجه انعدام المساواة وتوزيعاً أفضل للعوائد لصالح الفقراء. وأظهر آخر بحثين تناولا حالة الأسر (2000 و2010) تراجعاً في انتشار الفقر وتغلغله في كافة المناطق الريفية، في الوقت الذي تفاقمت فيه ظاهرة الفقر في عاصمة البلاد.

5- واعتمدت الحكومة في القطاع الزراعي عدداً من الاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل بهدف الحد من الفقر الريفي وإطلاق عملية التحول الزراعي. وهي تتضمن برنامج تحويل ساو تومي وبرنسيبي نحو أفق عام 2030، الذي يسعى إلى تحقيق نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي يعادل 6 في المائة كحد أدنى، والحد من الفقر بنسبة 10 في المائة بفضل المبادرات الرامية إلى توليد الدخل وتهيئة فرص العمل وضمان حصول كافة المواطنين على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وخطة التنمية الوطنية للفترة 2017-2021، والتي ترتبط ببرنامج تحويل ساو تومي وبرنسيبي نحو أفق 2030، وتستند إلى ركيزتين، وهما: (1) النمو المطرد والمستدام؛ (2) التماسك الاجتماعي والمصداقية الخارجية. وبغية تحسين الأمن الغذائي وخفض معدلات سوء التغذية،

[1] أقل من 071 30 دوبرا، أي 1.5 دولار أمريكي، للشخص الواحد يومياً.
[2] المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، 2012.

اعتمدت الحكومة برنامجاً وطنياً للأمن الغذائي والتغذوي للفترة 2012-2023، بالإضافة إلى برنامج وطني للتغذية، ويتضمن هذان البرنامجان الأولويات الحكومية على هذا الصعيد حتى عام 2030. ويهدف برنامج الأمن الغذائي والتغذوي إلى رفع إنتاج الأغذية الزراعية الأساسية وتحسين نظم إضفاء الطابع التجاري، مع الحد في الوقت ذاته من واردات المنتجات الغذائية والترويج لأنشطة الكفاف الاقتصادية المولدة للدخل التي تسمح لصغار المزراعين برفع إيراداتهم، وبالتالي، الحد من الفقر.

المظاهر الخاصة ذات الصلة بأولويات التعميم المؤسسية في الصندوق

6- بالتماشي مع التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على صعيد التعميم، تم تصنيف المشروع على أنه:

☒ يركّز على المناخ؛

☒ يُحدث تحولاً جنسانياً؛

☒ يراعي التغذية؛

☒ يراعي الشباب.

7- ***تغيّر المناخ***. تعدّ ساو تومي وبرنسيبي، بحكم كونها من البلدان الجزرية الصغيرة، شديدة التعرض لآثار تغيّر المناخ. ويعتبر ارتفاع منسوب مياه البحار وكثافة الظواهر المناخية المتطرفة من المخاطر الرئيسية التي تهدد البلاد. ومن أهم المظاهر التي تدل على ذلك ارتفاع درجات الحرارة والتعرية الساحلية. ومن الممكن أن يؤدي تغيّر المناخ إلى نتائج على صعيد التركيبة المحددة لموارد مصايد الأسماك وتوزيعها. وبالنسبة للقطاع الزراعي، يشكّل تزايد مدة موسم الجفاف وارتفاع تواتر الأمطار السيلية تهديداً للأمن الغذائي وثبات التربة. ويؤدي التفاوت في مستوى الهطولات المطرية إلى اختلال المواسم الزراعية وعدم انتظام الإنتاج الزراعي. وضمن هذا السياق، تدعو بعض التوجهات التي تفاقم من حالة الضعف إلى القلق، ومنها على سبيل المثال توسع زراعة المحاصيل السنوية التي لا تتسم بالقدرة على الصمود ولا تحمي التربة على حساب نظم الحراجة الزراعية، وإضعاف نظم الحراجة الزراعية من خلال تراجع الري والغطاء الشجري، وتدهور حالة الغابات بسبب الإفراط في استخدام الأخشاب لأغراض البناء والتدفئة، وتزايد مخاطر الحرائق والتصحر.

8- ***التمايز بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.*** منذ عام 2007، اعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين والعدالة الجنسانية، وأنشأت المعهد الوطني للترويج للمساواة بين الجنسين والعدالة والجنسانية لتنفيذ الاستراتيجية المذكورة. غير أنه لم تتم ترجمة الأهداف والنتائج والغايات الواردة في الاستراتيجية إلى تدابير سياسية وبرامج محددة من أجل الحد من انعدام أوجه المساواة بين الجنسين. وضمن العدد الإجمالي للسكان، تزيد نسبة النساء عن 50 في المائة بصورة طفيفة، كما أنهن تترأسن ثلث عدد الأسر في البلاد، سواء بصفة أمهات عازبات أو أمهات يعشن مع شريك في "علاقة حرة". ولا يزال تمثيل النساء في البرلمان، والحكومة، والبعثات الدبلوماسية، وفي معاقل صنع القرار ضمن الأحزاب السياسية، أو على مستوى مدراء المشروعات، هامشياً بالمقارنة بتعدادهن ضمن السكان، ومستوى تعليمهن، وإسهامهن في الاقتصاد.

9- ***التغذية.*** يُظهر الوضع التغذوي في ساو تومي وبرنسيبي إصابة 17.2 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة بالتقزم، فيما تبلغ نسبة انتشار الهزال 4 في المائة[3]. كذلك تدعو معدلات نقص المغذيات الدقيقة إلى القلق أيضاً، حيث يعاني 96 في المائة من الأطفال دون سن الالتحاق بالمدرسة، و18 في المائة من الفتيات والنساء الحوامل، من نقص فيتامين ألف[4]. وتبلغ معدلات الإصابة بفقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة 67.5 في المائة، مع

[3] مسح عنقدوي متعدد المؤشرات، 2014.

[4] مجموعة البنك الدولي. 2015. *التغذية في لمحة: ساو تومي وبرنسيبي*. متوفر باللغة الإنجليزية فقط. http://documents.worldbank.org/curated/en/601731468105842725/pdf/771930BRI0Box00C00Sao0TP0April02011.pdf)

ارتفاعها في بعض المناطق، ولا سيما برنسيبي، لتصل إلى 72 في المائة[5].

10- **الشباب.** تصل معدلات البطالة في البلاد إلى 13.6 في المائة، ويمثّل الشباب (بأعمار تتراوح بين 15 و34 عاماً) حوالي 69 في المائة من إجمالي عدد العاطلين عن العمل. وضمن فئة الشباب العاطلين عن العمل، تصل نسبة من تقل أعمارهم عن 24 عاماً إلى 32.7 في المائة، فيما تبلغ نسبة من تقل أعمارهم عن 34 عاماً 59.6 في المائة. وتتضمن الأسباب الرئيسية لبطالة هذه الفئة من الشباب افتقارهم للمؤهلات والكفاءات، وضعف روح ريادة الأعمال لديهم. وبالفعل، تبلغ نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي ضمن هذه الفئة السكانية 53 في المائة، في حين تقتصر نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي على 34 في المائة، ولا تتجاوز نسبة الحاصلين على تأهيل مهني، فني أو عالي 2 في المائة.

مسوغات تدخل الصندوق

11- يضع مشروع دعم إضفاء الطابع التجاري، والإنتاجية الزراعية والتغذية المحاور الاستراتيجية للبرنامج القطري للصندوق في البلاد موضع التنفيذ. وتهدف هذه المحاور إلى: (1) الترويج للزراعة الأسرية والتجارية المراعية للقضايا التغذوية وللصمود في وجه تغيّر المناخ؛ (2) دعم الحوار السياساتي بالترافق مع تعزيز رأس المال البشري.

باء- الدروس المستفادة

12- تم استخلاص عدد من الدروس من التدخلات التي مولها الصندوق في البلاد، وهي:

- يعدّ الافتقار إلى البيانات من أهم نقاط ضعف المشروعات والقطاع الزراعي عموماً؛ وهي تؤدي بالفعل إلى الحد من محتوى، ونطاق، وجودة التحليلات الاستشرافية، ودراسات استخلاص النتائج، والإسقاطات الاستراتيجية.
- يمكن تنمية الزراعة على نطاق صغير عبر إجراء البحوث وفتح منافذ التصدير، ويتواءم ذلك مع السياق القطري.
- تظهر الحاجة، على الرغم من ذلك، إلى توفير مساعدة طويلة الأمد لسلاسل القيمة التي تتمتع بإمكانات النمو، والموجهة بصورة رئيسية للتصدير؛ بالإضافة إلى شراكات دولية متينة على الصعيدين التقني والتجاري؛
- تعتبر التكاليف المتكبدة في تنمية القدرات مرتفعة، ويجب اعتبارها بمثابة استثمارات ذات أثر مستدام.
- في عام 2018، أظهرت دراسة أجرتها شعبة البحوث وتقييم الأثر في الصندوق ارتفاع دخول الأسر المستفيدة من مشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة بالمقارنة مع غيرها من الأسر، وامتلاكها لعدد أكبر من الأصول الثابتة من قبيل المسكن، والمعدات المنزلية، والماشية والأدوات، كما أن تغذيتها كانت أكثر تنوعاً وذات جودة أعلى.
- تمكّن مشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة من اكتشاف الفرص في أسواق النخبة المرتبطة بمنتجات سلاسل قيمة القهوة، والكاكاو والفلفل، سواء في أوروبا (فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة) أو في البلدان المجاورة ضمن القارة (الرأس الأخضر، وأنغولا، وغينيا الاستوائية، وغابون)، وذلك بفضل نوعيتها الموثقة والصورة الإيجابية لبلد المنشأ.
- من الضروري ذكر ضرورة الحفاظ على سمعة البلاد وتمتينها على صعيد الإنتاج البيولوجي من خلال نشر الممارسات السليمة، وذلك بالاقتران مع تعزيز قدرات المنتجين ودعم المساعدة الاستشارية عن

[5] الاستعراض الاستراتيجي "القضاء على الجوع" – أفق عام 2030، التقرير النهائي، 2018 (متوفر باللغة البرتغالية: https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000070152/download/.

كثب (التقنيين على مستوى الرابطات). وقد أثبت هذا النهج نجاحه في إطار مشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة، ويستحق التحسين من أجل توسيع نطاقه.

ثانيا- وصف المشروع

ألف- أهداف المشروع، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة

13- ***الهدف الإنمائي للمشروع والأثر المتوخى.*** يتواءم المشروع مع مذكرة الاستراتيجية القطرية للفترة 2021- 2019، ومع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 الذي يرمي إلى وضعه موضع التنفيذ. وهو يسعى إلى رفع مستوى الدخول والأمن الغذائي والتغذوي لصغار المنتجين، ولا سيما النساء والشباب، بصورة مستدامة.

14- وعلى صعيد دورة حياة المشروع، تتمثل النتائج المتوقعة بما يلي:

(أ) توليد الثروة من خلال: (1) الشراكات الاقتصادية والتجارية؛ (2) تمويل 35 خطة عمل لتعاونيات تضم 500 6 منتج على نطاق صغير؛ (3) دعم 500 1 مشروع صغري للأمن الغذائي والتغذوي، وللأنشطة المولدة للدخل؛ (4) توفير الدعم لـ 700 مبادرة شبابية لريادة الأعمال الصغرية.

(ب) (1) استهلاك النساء في سن الإنجاب ضمن الفئة المستهدفة لما لا يقل عن خمس مجموعات أغذية من أصل المجموعات العشر التقليدية (الحد الأدنى من التنوع الغذائي في حمية النساء في اليوم الواحد)؛ (2) استفادة حوالي 500 2 شخص من الدعم الموجه لتحسين تغذيتهم؛ (3) توعية الأسر التي تتلقى الدعم بقضايا التغذية وتبنيها لممارسات سليمة.

15- ***منطقة التدخل.*** ستكون تغطية المشروع على المستوى الوطني، وسيتم تنفيذ أنشطته في المناطق الريفية من جزيرتي ساو تومي وبرنسيبي.

16- ***الفئات المستهدفة.*** ستعود فوائد المشروع على 700 8 أسرة ريفية، أي حوالي 800 34 شخص، وستشكّل النساء حوالي 40 في المائة (و30 في المائة منهن من النساء اللواتي تترأسن أسرهن) من مجموع المستفيدين، فيما ستبلغ نسبة الشباب 50 في المائة. ويتوافق معيار استهداف هذه الفئات مع سياسة الاستهداف وأهداف التعميم في الصندوق.

باء-المكونات والنواتج والأنشطة

17- سيتم تنظيم المشروع حول ثلاثة مكونات، وهي: (1) توطيد علاقات الأعمال وتنميتها ضمن سلاسل القيمة؛ (2) الترويج لنظم إنتاجية عالية الأداء وقادرة على الصمود؛ (3) التنسيق والإدارة، والرصد والتقييم.

المكون 1: توطيد علاقات الأعمال وتنميتها ضمن سلاسل القيمة

18- سيعزز المشروع الإدماج الاقتصادي للمنتجين ضمن سلاسل القيمة (الزراعة، وتربية الحيوانات، ومصايد الأسماك) من خلال العمل على: (1) إرساء وتنمية شراكات الأعمال المستدامة التي تشارك فيها الجهات الفاعلة من القطاع الخاص؛ (2) دعم الجهات الفاعلة على مختلف مستويات الانخراط في الترويج لسلاسل القيمة أو في عملياتها (بما في ذلك على المستوى الملكي). ويتعين على هذه الشراكات أن تكون مربحة مالياً وأن تعود بالنفع المتبادل على المنتجين وعلى شركائهم الاقتصاديين؛ كما يجب عليها أن تحقق شرط الاستدامة.

المكون 2: الترويج لنظم إنتاجية عالية الأداء وقادرة على الصمود

19- سيدعم المشروع تنمية رأس المال الإنتاجي من خلال الاستثمار في: (1) تيسير الوصول المستدام إلى المدخلات، ولا سيما المواد النباتية عالية الجودة، واعتماد تكنولوجيات وممارسات سليمة بيئياً وقادرة على

الصمود في وجه تغيّر المناخ، بما يتماشى مع استراتيجية الصندوق في البلدان الجزرية النامية؛ (2) تعزيز الوضع التغذوي من خلال تثقيف أعضاء المشروعات الأسرية، ولا سيما النساء؛ (3) تهيئة بنى أساسية ترمي إلى رفع الإنتاجية، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وضمان الإدارة المثلى للمشروعات.

المكون 3: التنسيق والإدارة، والرصد والتقييم

20- سينظم هذا المكون كافة النظم التشغيلية المخطط لها والوارد شرحها بالتفصيل في دليل تنفيذ المشروع. وستكون بمثابة الذاكرة الحية للمشروع والمرجع المعتمد في تسجيل النتائج، وتحليل الأداء والأثر، سواء فيما يتعلق بالهدف الإنمائي للمشروع، أو بالأهداف الاستراتيجية المحددة ضمن المذكرة الاستراتيجية للبلاد.

جيم- نظرية التغيير

21- على الرغم من الإمكانات التي يتمتع بها القطاع الإنتاجي الزراعي في ساو تومي وبرنسيبي، إلا أن السكان يفتقرون إلى التغذية الصحية والمتوازنة وإلى مستوى لائق من الدخل. وتعود هذه المشكلة إلى مجموعة من الأسباب، وهي: الافتقار إلى الاستثمارات الكافية في الزراعة، ومحدودية الوصول إلى عوامل الإنتاج؛ ضعف هيكلية سلاسل القيمة والمنظمات المهنية في القطاع الزراعي؛ تدني القدرة على إدارة موارد المياه. يُضاف إلى ذلك ما يشهده القطاع من آثار تغيّر المناخ، والضغط الذي يمارسه البشر على الموارد الطبيعية، مما يسبب تدهور النظم الإيكولوجية. وتصطدم التوجهات السياسية المشجعة لتنمية القطاع بالضعف الذي تعاني منه المؤسسات.

22- ويكمن مسوغ مشروع دعم إضفاء الطابع التجاري، والإنتاجية الزراعية والتغذية ضمن هذا السياق المخصوص. وفي إطار هذا المشروع، سيتم إعداد استراتيجية تركّز على توليد الثروة، والأمن الغذائي والتغذوي. وسترمي التدخلات الرئيسية في المقام الأول إلى: (1) دعم البيئة السياساتية والمؤسسية المواتية لتنمية القطاع الزراعي؛ (2) تيسير وصول صغار المنتجين إلى عوامل الإنتاج، والتقنيات والممارسات القادرة على الصمود، والتثقيف البيئي؛ (3) تهيئة مبادرات ريادة الأعمال ضمن سلاسل القيمة الزراعية والقطاعات المتصلة بها، ولا سيما لصالح النساء والشباب؛ (4) دعم الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة وعلى المستوى المؤسسي، وتشجيع الحوار السياساتي الشمولي والانخراط الدينامي للمواطنين؛ (5) تعزيز التثقيف التغذوي والشمول الاجتماعي؛ (6) تشييد البنى الأساسية الكفيلة برفع الإنتاجية وتيسير وصول المنتجين إلى الأسواق.

23- وستسهم هذه التدخلات في رفع سوية الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، وتقليص واردات المنتجات الغذائية، والحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتوليد نتائج أفضل لمختلف الجهات الفاعلة. بالإضافة إلى ذلك، ستعزز هذه التدخلات القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، كما ستهيئ فرص العمل والتمكين. وسيساعد تعزيز القدرات المؤسسية على تهيئة بيئة سياسية مواتية للاستثمارات الزراعية، علاوة على ضمان القيادة الكفؤة الضرورية لتحقيق "*برنامج تحويل ساو تومي وبرنسيبي نحو أفق عام 2030: البلاد التي نصبو إلى بنائها*".

دال- المواءمة والملكية والشراكات

24- يتماشى مشروع دعم إضفاء الطابع التجاري، والإنتاجية الزراعية والتغذية مع مذكرة الاستراتيجية القطرية للبلاد (2019-2021)، والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 بتوجهه الداعم للبلدان الجزرية الصغيرة. وستسهم أهداف المشروع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1، 2، 5، 10، و13. وسيساعد المشروع الحكومة أيضاً على تحليل الوضع وإعداد سياسات واستراتيجيات زراعية وريفية طويلة الأمد وفقاً لنهج يتسم بالتشاركية والشمول. ويتواءم المشروع كذلك مع الاستراتيجيات والأولويات القطرية من قبيل برنامج تحويل ساو تومي وبرنسيبي نحو أفق عام 2030، والخطاب الأول بشأن السياسة الزراعية والتنمية

الريفية ومصايد الأسماك (1997-2000).

25- ***ملكية المشروع***. سيستثمر المشروع في التعزيز المؤسسي لوزارة الزراعة ومصايد الأسماك والتنمية الريفية، إذ سيوفر لها المساعدة التقنية من أجل تزويد مختلف البنى التقنية بالأدوات اللازمة وتمكينها من الاضطلاع بوظائف التخطيط، والتعاقد، والرصد والتقييم القطاعيين.

26- ***الشراكات***. تستند هيكلية تصميم المشروع وتنفيذه على الاستفادة من الشراكات التقنية والمالية. وستأخذ تدخلات الشراكات المذكورة شكل تمويل مشترك (صندوق التكيف، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، إلخ.) أو شكل دعم متمم أو تآزري في العمليات الميدانية (منظمة العمل الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، إلخ.) أو ستأتي في إطار التعاون بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها. وترد تفاصيل شراكات التمويل المشترك في الفقرة التالية.

هاء- التكاليف والتمويل

27- تصل التكاليف الإجمالية للمشروع الذي سيستمر على مدى 6 سنوات إلى 19.2 مليون يورو. وتبلغ التكاليف الأساسية 18.5 مليون يورو. وتشكّل الضرائب 1.2 في المائة من إجمالي التكاليف، أي ما يعادل 0.223 مليون يورو. أما بالنسبة للتكاليف الاستثمارية والتكاليف المتكررة، فهي تبلغ 16.7 مليون يورو، أي 91 في المائة من التكاليف الأساسية؛ و1.7 مليون يورو، أي 9 في المائة من التكاليف الأساسية، على التوالي. وتبلغ تكاليف الطوارئ المادية 0.18 مليون يورو، وتكاليف الطوارئ السعرية 0.6 مليون يورو.

28- ومن الممكن تغطية الفجوة التمويلية البالغة 5.3 مليون يورو بموجب دورة قادمة من دورات تخصيص الموارد على أساس الأداء في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (وفقاً لشروط تمويل يتم تحديدها لاحقاً، ورهناً بالإجراءات الداخلية وبموافقة المجلس التنفيذي)، أو من خلال تمويل مشترك يتم تحديده خلال التنفيذ.

29- وتم احتساب المكون 2 جزئياً كتمويل مخصص للتأقلم مع تغيّر المناخ. ووفقاً لمنهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف في تتبع تمويل المناخ، يقدّر إجمالي التمويل الذي يقدمه الصندوق للعمل المناخي في هذا المشروع بحوالي 634 485 يورو، أي 10 في المائة من إجمالي استثمار الصندوق.

الجدول 1

تكاليف المشروع بحسب المكون والمكون الفرعي والجهة الممولة

(بآلاف اليورو)

المكون/المكون الفرعي	*قرض الصندوق*		*منحة الصندوق*		*الجهات المشاركة في التمويل*		*المستفيدون*			*المقترض/المتلقي/الأموال النظيرة*			**الأجمالي**
	المبلغ	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*مساهمات نقدية*	*مساهمات عينية*	*%*	*مساهمات نقدية*	*مساهمات عينية*	*%*	**المبلغ**
1. توطيد علاقات الأعمال وتنميتها ضمن سلاسل القيمة													
1 – 1. الشراكات الاقتصادية ودعم الأنشطة المولدة للدخل	232	5	929	19	3 071	70	-	483	10	-	18	0.4	**4 734**
1 – 2. دعم الجهات الفاعلة	144	4.5	575	18	2 367	73	-	52	1.6	-	85	2.6	**3 223**
2. **الترويج لنظم إنتاجية عالية الأداء وقادرة على الصمود**													
2 – 1. الوصول إلى المدخلات، والخدمات الاستشارية والتثقيف البيئي	72	3	287	11	2 219	84	-	-	-	-	47	2	**2 625**
2 – 2. التثقيف التغذوي والشمول الاجتماعي	91	5.7	365	23	1 101	69	-	-	-	-	34	2	**1 591**
2 – 3. تنمية البنى الأساسية	175	4	702	17	3 286	79	-	-	-	-	5	0.1	**4 169**
3. **التنسيق، والإدارة، والرصد والتقييم**	255	9	1 021	36	1 386	48	-	-	-	-	197	7	**2 860**
الإجمالي	**970**	**5**	**3 880**	**20**	**13 431**	**70**	-	**534**	**3**	-	**386**	**2**	**19 202**

حاشية: توجد فجوة تمويلية بقيمة 5.3 مليون يورو، أي 27.5 في المائة من إجمالي التكاليف للتعبئة من شركاء ماليين وتقنيين آخرين، ومن ضمنهم الوكالة الفرنسية للتنمية، والصندوق الأخضر للمناخ، و/أو من خلال أموال يتم تخصيصها بموجب دورة قادمة من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

الجدول 2

تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف اليورو)

فئة النفقات	*قرض الصندوق*		*منحة الصندوق*		*الجهات المشاركة في التمويل*	*المستفيدون*			*المقترض/المتلقي/الأموال النظيرة*			*الإجمالي*
	المبلغ	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*مساهمات نقدية*	*مساهمات عينية*	*%*	*مساهمات نقدية*	*مساهمات عينية*	*%*	***المبلغ***
1- سلفة/ مرفق التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات	500		-		-	-	-	-	-	-	-	**500**
2- الأعمال/الأشغال المدنية	168	4	670	17	3 104	-	-		-	-	-	**3 942**
3- المواد والمعدات	40	11	162	45	124	-	-		-	36	10	**362**
4- الخدمات	397	5	1589	21	5 497	-	-		-	187	2	**7 670**
5- أموال الدعم	147	3	589	12	3 718	-	534	11	-	-	-	**4 989**
6- المعاشات والبدلات	104	7	417	29	917	-	-		-	5	0.3	**1 443**
7- التكاليف التشغيلية	13	4	53	18	72	-	-		-	158	53	**296**
المجموع	**1371**	**4**	**3480**	**17**	**13 431**	**-**	**534**	**11**	**-**	**386**	**2**	**19 202**

الجدول 3

تكاليف المشروع بحسب المكون (والمكون الفرعي) والسنة

(بآلاف اليورو)

المكون/المكون الفرعي	*السنة الأولى*		*السنة الثانية*		*السنة الثالثة*		*السنة الرابعة*		*السنة الخامسة*		*السنة السادسة*		*المجموع*
	المبلغ	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*
1. توطيد علاقات الأعمال وتنميتها ضمن سلاسل القيمة													
1 – 1: الشراكات الاقتصادية ودعم الأنشطة المولدة للدخل	-	-	954	*20.2*	1 195	*25.2*	1240	*26.2*	884	*18.7*	460	9.7	4 734
1 – 2: دعم الجهات الفاعلة	166	5.2	906	*28.1*	814	*25.3*	778	*24.1*	447	*13.9*	112	3.5	3 223
2. الترويج لنظم إنتاجية عالية الأداء وقادرة على الصمود													
2 – 1: الوصول إلى المدخلات، والخدمات الاستشارية والتثقيف البيئي	-	-	562	21.4	848	32.3	823	31.4	267	10,2	123	4.7	2 625
2 – 2: التثقيف التغذوي والشمول الاجتماعي	91	6	429	27	325	20.4	301	20.0	210	13.2	234	14.7	1 591
2 – 3: تنمية البنى الأساسية	496	12	749	18	1 111	26.6	1 201	28.8	611	14.7	-	-	4 169
3. التنسيق، والإدارة، والرصد والتقييم	445	16	609	21.3	395	13.8	383	13.4	346	12.1	683	23.9	2 860
المجموع	**1 197**	**6.2**	**4 209**	**22**	**4 689**	**24.4**	**4 727**	**24.6**	**2 769**	**14.4**	**1 612**	**8.4**	**19 202**

التمويل، واستراتيجية وخطة التمويل المشترك

30- ستكون خطة التمويل على الشكل التالي: (1) سيقدم الصندوق 4.8 مليون يورو، أي 25.3 في المائة من التكاليف الإجمالية للمشروع؛ (2) صندوق التكيف 3.2 مليون يورو، أي 16.7 في المائة؛ (3) مرفق البيئة العالمية 3.8 مليون يورو، أي 19.7 في المائة؛ (4) منظمة العمل الدولية 0.8 مليون سيتم حشدها خلال العامين الأولين من تنفيذ المشروع على شكل خبرات تقنية، أي 4.3 في المائة من إجمالي التكاليف؛ (5) القطاع الخاص 0.4 مليون يورو في إطار تمويل خطط الأعمال للشراكات التجارية، أي 1.8 في المائة. أما مساهمة الحكومة، فستكون في المقام الأول على صورة إعفاءات ضريبية ومساهمات عينية تعادل قيمتها 0.4 مليون يورو، أي 2 في المائة من إجمالي التكاليف. وتقدّر مساهمة المستفيدين (في تمويل خطط أعمال الشراكات التجارية، والمشروعات الصغرية للأنشطة المولدة للدخل أو المشروعات الصغرية للشباب) بحوالي 0.5 مليون يورو، أي 2.8 في المائة من أجمالي التكاليف، ومن الممكن حشد هذا المبلغ جزئياً من مؤسسات مالية عن طريق الائتمان. وتبلغ الفجوة التمويلية 5.3 مليون يورو، أي 27.5 في المائة من إجمالي التكاليف، وسيتم ردمها من خلال شركاء تقنيين وماليين آخرين، بما في ذلك الوكالة الفرنسية للتنمية، والصندوق الأخضر للمناخ، أو من خلال دورة تالية من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء خلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022-2024).

31- **هيكل التمويل المشترك**. يعتمد المشروع على عدد من الجهات المشاركة في التمويل، ويعتبر ذلك أمراً إيجابياً. غير أن التنسيق يعد ضرورياً للتخفيف من المخاطر. ومن الهام الإشارة إلى أن مسؤولية التنسيق وإدارة الأموال حسب مصدرها ستكون على عاتق الصندوق مباشرة و/أو على عاتق الجهة المشاركة في التمويل أو الحكومة، وذلك حسب الفوائد المرجوة والخبرة في مجال التدخل. وبالتالي:

- سيضطلع الصندوق/وحدة إدارة المشروع وتنسيقه بإدارة الأموال المقدمة من الصندوق بموجب التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وفقاً لأحكام إدارة أموال الصندوق واتفاقية التمويل المعتمدة؛
- ستكون مساهمة منظمة العمل الدولية في الغالب على شكل مساهمة عينية، وسيتولى مكتب العمل الدولي إدارتها مباشرة؛
- سيتولى الصندوق وحكومة ساو تومي وبرنسيبي إدارة الأموال المقدمة من صندوق التكيف للمشروع.

32- وللتخفيف من المخاطر المرتبطة بإدارة الأموال المقدمة من مصادر مختلفة، سيرافق الصندوق فرق تنسيق المشروع من خلال الأدوات اللازمة للرصد والتقييم والإبلاغ، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية المعمول بها في الصندوق وتلك الخاصة بالجهات المشاركة في التمويل.

33- وبتاريخ 26 نوفمبر/تشرين الثاني، وافق الصندوق على طلب حكومة ساو تومي وبرنسيبي للاستفادة من سلفة بقيمة 500 000 يورو لاستهلال المشروع، وذلك بموجب أداة جديد تدعى مرفق التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات تم إنشاؤها في إطار الإجراءات المسرعة لاستهلال تنفيذ المشروعات.

الصرف

34- سيتم فتح حساب معين لكل جهة مانحة، بما في ذلك الصندوق. وسيتبع تنفيذ عمليات التنظيم والإدارة وصرف الأموال أحكام الصندوق ذات الصلة. وما أن تكتمل شروط صرف الأموال المنصوص عليها في اتفاقية التمويل، وبعد المصادقة على أموال الاستهلال (تمويل أنشطة الاستهلال)، سيقوم الصندوق بناء على طلب المقترض بإيداع المبلغ المبدئي المحدد لكل حساب معين. وسترد القيم المحددة للسلف المبدئية في الرسالة الموجهة إلى المقترض/المتلقي.

تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

35- يتجاوز معدل العائد الاقتصادي الداخلي، والذي يتراوح بين 13.2 و87.3 في المائة، تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، والتي تبلغ 9 في المائة. ويعتبر صافي القيمة الحالية إيجابياً، ويتراوح بين 410 و474 179 يورو. وتشير هذه النتائج إلى أن الأنشطة التي يروج لها المشروع مجدية مالياً. إلا أنه من الملاحظ وجود ضعف في قدرة أنشطة تربية الحيوانات وتحويل عصير الأناناس على الصمود نظراً لتراجع الأرباح وارتفاع التكاليف.

36- ويبلغ معدل العائد الاقتصادي الداخلي الأساسي، أي من دون الفوائد البيئية للمشروع، 13.6 في المائة. ويقدّر صافي القيمة الحالية بحوالي 214.6 مليون دولار أمريكي، أي 8.3 مليون يورو (لميزانية إجمالية بقيمة 19.2 مليون يورو). ومع الأخذ بعين الاعتبار تدابير التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة التي تم تقديرها حسب قيمتها في السوق (أي 25 يورو لكل طن مكعب من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)، يمكن للمشروع أن يولّد صافي قيمة حالية يبلغ 253.8 مليون دوبرا، أي 9.9 مليون يورو، ومعدل عائد اقتصادي داخلي يعادل 14.9 في المائة.

37- ويظهر تحليل الحساسية على أساس ارتفاع تكاليف المشروع بنسبة 10 في المائة، و20 في المائة، و30 في المائة، أن معدلات العوائد يمكن أن تبلغ 12.4 في المائة، و11.3 في المائة، و10.3 في المائة على التوالي، الأمر الذي يشير إلى متانة النتائج في وجه مخاطر ارتفاع تكاليف الأنشطة التي يروج لها المشروع. ويساوي صافي القيمة الحالية المقابل لهذه المستويات من ارتفاع التكاليف 7.3 مليون يورو، و6.2 مليون يورو، و5.2 مليون يورو على التوالي.

استراتيجية الخروج والاستدامة

38- سيتم إيلاء الأولوية في إطار المشروع للملكية، سواء كان ذلك بالنسبة للمستفيدين أو للبنى التقنية لوزارة الزراعة ومصايد الأسماك والتنمية الريفية. وسيستند النهج المعتمد على تعزيز القدرات ونقل المهارات والأدوات التوجيهية. وسيكون المشروع في موقع الميسر، وسيضع بالتالي أسس نظم دعم التنفيذ. ومنذ البداية، سيضع المشروع منظمات المنتجين في صلب العمليات؛ حيث ستوكل إليها مهمة إدارة الشراكات الاقتصادية والتجارية، وستكون مسؤولة عن إدارة العقود، وموضع مساءلة من ناحية التسيير والنتائج.

39- وسيدور التسيير المجتمعي حول البنى الأساسية الجماعية مع إدماج النساء والشباب في نظم الإدارة والرصد بصورة فعالة. وسيساعد فريق الموظفين، والمساعدة الاستشارية عن كثب، والتثقيف حول المسائل البيئية والتغذوية على اعتماد الممارسات السليمة. وسيضمن تعزيز الوظائف التقنية ضمن وزارة الزراعة ومصايد الأسماك والتنمية الريفية على اضطلاع الوزارة بالإدارة الكفؤة لتنفيذ المشروع، والتنسيق القطاعي، والبيئة السياسية المواتية للاستثمارات العامة والخاصة، علاوة على تهيئة القيادة المؤسسية الفعالة. وستبدأ مراحل تنفيذ المشروع باستهلال سريع، يتبعه تنفيذ أنشطة المشروع بتسلسل يخصص عامين على الأقل لتعزيز النتائج المتحققة وتأصيلها.

ثالثا- المخاطر

ألف- مخاطر المشروع وتدابير تخفيف الأثر

40- تتعلق المخاطر التي تم تحديدها بمجالات مختلفة، وهي: (1) السياسة والحوكمة، والإطار الاقتصادي الكلي؛ (2) السياسة والاستراتيجية القطاعية؛ (3) السياق المؤسسي؛ (4) بيئة تنفيذ المشروع؛ (5) القضايا الائتمانية وقضايا التوريد وإدارة البيئة وتغير المناخ علاوة على المظاهر الاجتماعية الأخرى.

الجدول 4

المخاطر وتدابير تخفيف الأثر

المخاطر	*تصنيف المخاطر*	*تدابير تخفيف الأثر*
المخاطر السياسية/مخاطر الحوكمة (تغير الحوكمة المتكرر)	مرتفعة	تعزيز قدرة المؤسسات الرئيسية على المستويين المركزي واللامركزي بغية ضمان الاستمرارية في حال تغير الحكومة.
المخاطر الاقتصادية الكلية (منافسة الواردات من المنتجات الغذائية، ونقص القيمة المضافة في المنتجة المصدرة)	مرتفعة	توعية السكان بأهمية استهلاك المنتجات المحلية؛ إدخال تدابير مالية تراعي الطبيعة الجزرية للبلاد؛ وضع نظم إنتاجية "تنافسية" على المستوى العالمي (وإن لم ينطبق ذلك على بعض المكونات).
مخاطر الاستراتيجيات والسياسات القطاعية (الافتقار للتنسيق القطاعي)	مرتفعة	التأسيس للتنسيق ضمن القطاع الزراعي وإضفاء الطابع الدينامي عليه لضمان تقاسم المعلومات برعاية السلطات العامة، وتعزيز فريق الشركاء التقنيين والماليين في التنمية الريفية، وتيسير الحوار السياساتي بفضل مجموعات العمل الدينامية في القطاع.
القدرات المؤسسية المتدنية	مرتفعة	تعزيز قدرات وزارة الزراعة ومصايد الأسماك والتنمية الريفية، ومنظمات المنتجين، ولا سيما التعاونيات.
مخاطر الحافظة (قدرات محدودة في إدارة البرنامج)	متوسطة	ضمان ثبات بنية إدارة البرنامج: وتوفير الميزانية الملائمة لتغطية احتياجات الإدارة والرصد والتقييم.
المخاطر الائتمانية مخاطر الإدارة المالية (قدرات محدودة) مخاطر التوريد (قدرات محدودة)	متوسطة	مواصلة تعزيز قدرات الموظفين في مجال الإدارة المالية، ووضع نظام داخلي لمراجعة الحسابات في المشروعات. الاستعانة بموظفين مؤهلين في مجال التوريد، وتفعيل دليل التوريد، علاوة على وضع آليات للكشف عن الخروقات في الإجراءات والإبلاغ عنها.
المخاطر البيئية والمناخية الآثار المتكررة لتغير المناخ)	متوسطة	زيادة قدرة النظم القائمة على الصمود عبر اقتراح تدابير مبتكرة للتأقلم والتخفيف من المخاطر (على وجه الخصوص في الري والزراعة الحراجية).
المخاطر الاجتماعية (التفاوتات الاجتماعية، وانعدام المساواة بين الجنسين، والإدماج الاجتماعي)	متوسطة	وضع سجلات عقارية أو تحديثها من أجل إعداد قوائم بقطع الأراضي المهجورة وتوزيعها على النساء، والشباب، وذوي الإعاقات، بالترافق مع تدابير تحفيزية لإدماج الفئات السكانية المذكورة في أنشطة زراعية إنتاجية.
المخاطر الإجمالية	**متوسطة**	**الرصد عن كثب والبعثات المنتظمة للدعم والإشراف**

باء- الفئة البيئية والاجتماعية

41- تم تصنيف المشروع ضمن الفئة باء، إذ لا يفترض أن يؤدي إلى آثار سلبية هامة على الصعيدين البيئي والاجتماعي. ولن تتجاوز المساحات المروية 100 هكتار من الأراضي المتصلة، كما لن يزيد طول الطرقات الزراعية المتصلة التي سيعاد تأهيلها عن 10 كيلومترات.

جيم- تصنيف المخاطر المناخية

42- وبالنسبة للتصنيف المناخي المبدئي، ينطوي المشروع على "مخاطر متوسطة". وتضع الاستراتيجية التي اعتمدها المشروع المسائل البيئية، والاجتماعية والمناخية في صلب تدخلاته. ويدمج المشروع الأبعاد البيئية كنهج جامع ضمن جميع مكوناته، كما أنه سيمول الأنشطة المتعلقة بالمعلومات، والتعليم، والاتصالات، والرصد، ذات الصلة بالمسائل البيئية.

دال- القدرة على تحمل الديون

43- في عام 2017، وصلت نسبة الدين العام إلى 62.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (وبلغت نسبة الدين الخارجي ضمنها 49.9 في المائة). وسعت الحكومة إلى الحد من مستوى المديونية. وفي عام 2016، سمحت استعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين للبلاد بالتخفيف من عبء دينها المقدّر بحوالي 18.4 مليون دولار أمريكي. وتجري مفاوضات مع بلدان أخرى بغية تخفيف المزيد من أعباء الديون. ويؤمل أن تستمر الإصلاحات في تحسين إدارة المالية العامة، والرقابة المصرفية، والحق في العمل. وفي نهاية شهر يونيو/حزيران 2019، أعلن صندوق النقد الدولي أن الحكومة السابقة كانت قد تسترت على مصروفات هامة. وبالنتيجة، ارتفعت نسبة الدين العام من 56.4 في المائة إلى 90.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما وجد صندوق النقد الدولي عند إعادة تقييمه للاستقرار الاقتصادي للبلاد أنه في حالة تراجع. وعلى الرغم من الاعتراف بساو تومي وبرنسيبي كأحد البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وبأن المشروع يعادل 5.95 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، تم تقييم المخاطر المرتبطة بالقدرة الاستيعابية على أنها في حدودها الدنيا. أما بالنسبة للمديونية، فيتمثل دور الصندوق في ضمان عدم تحول الأموال المقدمة إلى أعباء تفوق قدرة المقترض/المستفيد على تحمل الديون. ووفقاً لمعايير صندوق النقد الدولي، تعتبر شروط تمويل الصندوق (بعنصر منحة يعادل 91 في المائة) مقبولة من ناحية القدرة على تحمل الديون.

رابعا- التنفيذ

ألف- الإطار التنظيمي

44- ستشرف وزارة الزراعة ومصايد الأسماك والتنمية الريفية على المشروع، كما ستتولى قيادة اللجنة التوجيهية الوطنية. وبالتماشي مع نهج المشروع الذي يشجع على وضوح الصورة المناطقية لإقليم برنسيبي، سيتم إنشاء لجنة إقليمية للتخطيط التشاركي ضمن الإقليم، وستسلم رئاستها للأمين العام المسؤول عن الشؤون الاقتصادية للإقليم.

45- ***التنسيق***[6]. وسيضطلع فريق للتنسيق والإدارة يتمتع بالخبرات والمهارات الاختصاصية بالوظائف الإدارية والمحاسبية، والتخطيط، والرصد والتقييم، علاوة على الوظائف التقنية المستهدفة. وسيكون مقر وحدة إدارة المشروع وتنسيقه في ساو تومي بالإضافة إلى مكتب إقليمي في برنسيبي.

الإدارة المالية، والتوريد والتيسير

46- ***الإدارة المالية***. تم تصنيف مخاطر الإدارة المالية للمشروع عند مرحلة التصميم على أنها "معتدلة". ومن المقرر الاستعانة لأغراض هذا المشروع بأنظمة الإدارة المالية المستخدمة في مشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة (بعد التقييم)، وتحسينها من خلال مراعاة المخاطر المحددة في تقييم المخاطر

[6] انظر الهيكل التنظيمي في دليل تنفيذ المشروع.

الائتمانية خلال التصميم[7]. وسيعتمد النظام التنظيمي للخدمات المالية في المشروع على فريق مماثل للفريق العامل في مشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة[8]، وعلى وجه الخصوص المسؤول الإداري والمالي ورئيس المحاسبين[9].

47- ***التوريد***. بصورة عامة، أظهر تقييم أجراه مصرف التنمية الأفريقي[10] والبنك الدولي[11] أن مخاطر نظم التوريد العام في البلاد مرتفعة. وبالفعل، تم تقييم القدرة المتعلقة بالتوريد العام على أنها ضعيفة، وهي تعتبر عائقاً كبيراً ضمن نظام المشتريات العامة.

48- ***الأحكام الخاصة بالتوريد في مشروع دعم إضفاء الطابع التجاري، والإنتاجية الزراعية والتغذية***. سيعتمد المشروع الأحكام التي تم وضعها في عام 2015 لمشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما طريقة "الشراء بأفضل سعر متوفر في السوق الدولي" بالنسبة للمشتريات التي تبلغ قيمتها 000 10 دولار أمريكي أو أكثر، أو بالنسبة للمشتريات الأقل قيمة في حالة السلع غير المتوفرة في السوق الوطنية، وذلك بغية مراعاة العدد المحدود من موردي السلع والخدمات الفكرية وغيرها.

49- ***التسيير***. أحرزت ساو تومي وبرنسيبي تقدماً على صعيد التسيير الحكومي، غير أنه لا تزال هنالك تحديات ينبغي التصدي لها على صعيد الأمن، وسيادة القانون، والمنظور الاقتصادي. ويضع مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ساو تومي وبرنسيبي في المرتبة 64 من أصل 180 بلداً، بعد أن كانت قد شغلت المرتبة 72 في عام 2013. وقد أعطى الصندوق أداء القطاع الريفي في البلاد درجة 3.5.

باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم، وإدارة المعرفة والاتصالات

50- ***التخطيط***. سيتم التخطيط على أساس سنوي بعد التشاور مع كافة شركاءالتنفيذ، ووفقاً للأحكام الاستثمارية المتفق عليها والمعتمدة خلال إعداد خطة العمل والميزانية السنوية. وستُحال الخطة المذكورة إلى اللجنة التوجيهية الوطنية للمصادقة عليها قبل إرسالها إلى الصندوق لإبداء عدم اعتراضه عليه.

51- ***الرصد والتقييم***[12]. سيرمي نظام الرصد والتقييم في المشروع في المقام الأول إلى إبلاغ المسؤولين في وحدة إدارة المشروع وتنسيقه وبقية أصحاب المصلحة حول الأداء وفعالية التنفيذ، الأمر الذي سيسمح لهم باتخاذ القرارات من منظور إداري موجه بالنتائج من جهة، وتقدير النتائج والآثار المبكرة للمشروع من جهة أخرى.

52- ***إدارة المعرفة والاتصالات***. ستتبنى وحدة إدارة المشروع وتنسيقه، منذ استهلال المشروع، استراتيجية لإدارة المعرفة والاتصالات بغية ضمان الترسيخ المستدام للمعارف التقنية لدى المنتجين، علاوة على توليد المعارف انطلاقاً من خبرات المشروع في مختلف المجالات[13].

الابتكار وتوسيع النطاق

53- سيرتكز الابتكار في المشروع على نهج كلي وشمولي بغية رفع عوائد المستفيدين وتعزيز أمنهم الغذائي.

---

[7] انظر دليل تنفيذ المشروع.

[8] في نهاية المطاف، بعد تقييمها من قبل مكتب الموارد البشرية.

[9] مع دعمها بمحاسبين مساعدين في وحدة إدارة المشروع وتنسيقه وفي المكتب الإقليمي في برنسيبي.

[10] وثيقة الاستراتيجية القطرية لساو تومي وبرنسيبي للفترة 2017-2021.

[11] وثيقة تقييم المشروع تحت عنوان *مشروع تنمية قطاع النقل والحماية الساحلية*، فبراير/شباط 2019.

[12] سترد تفاصيل عمليات وأدوات جمع البيانات والمسؤوليات المتعلقة بالرصد والتقييم، وتحليل البيانات، والإبلاغ، وإدارة المعرفة، في دليل للرصد والتقييم وإدارة المعرفة سيجري إعداده عند استهلال المشروع.

[13] يمكن إدراج مواضيع مختلفة، ومنها: تنظيم سلاسل القيمة، وإضفاء الطابع التجاري، ودعم التعاونيات، والإدماج الاقتصادي لسكان الريف من الشباب والنساء والرجال، والتغذية، إلخ.

بالإضافة إلى ذلك، سييسر المشروع بروز المهارات المحلية القادة على نشر التقنيات والممارسات التي تتسم بالقدرة على الصمود، ودعم مدارس المزارعين الحقلية، وتقديم خدمات الدعم والمشورة، ونشر الممارسات الغذائية السليمة. ويعتبر المشروع بمثابة توسيع نطاق لنهج الزراعة التجارية عبر تحسينه لآلياتها التشغيلية. وهو يولي أهمية استراتيجية لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب ضمن مكوناته المختلفة، وذلك بهدف إثراء القدرات الوطنية.

جيم- خطط التنفيذ

جاهزية التنفيذ وخطط الاستهلال

54- تم تحديد أنشطة استهلالية ستجري تغطيتها من خلال سلفة طلبتها الحكومة ووافق الصندوق على تقديمها.

55- وتم اقتراح خطة عمل وميزانية سنوية لفترة 18 شهراً، وخطة توريد، وستتم الاستعانة بهما لدعم استهلال أنشطة المشروع.

خطط الإشراف، واستعراض منتصف المدة والإنجاز

56- ستنظم بعثات الرصد والإشراف بصورة مشتركة بين الصندوق والجهات الوطنية. وستعمل هذه البعثات على تحليل حالة التقدم المحرز، وتجهيز المنتجات، وتحقيق النتائج المتوقعة، علاوة على كفاءة الإنجازات المؤسسية. ومن الممكن، عند اللزوم، تنظيم بعثات في الوقت المناسب لدعم عملية التنفيذ.

57- وسيُجري الصندوق بالتشارك مع الحكومة استعراض منتصف المدة في نهاية السنة الثالثة من عمر المشروع، فيما سيتم وضع خطة الإنجاز في نهاية المشروع.

خامسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

58- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية ساو تومي الديمقراطية والصندوق الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي لتنفيذ المشروع. وترد نسخة من اتفاقية التمويل في الذيل الأول.

59- وجمهورية ساو تومي وبرنسيبي الديمقراطية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق.

60- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سادسا- التوصية

61- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية ساو تومي وبرنسيبي الديمقراطية قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته تسعمائة وسبعين ألف يورو (000 970 يورو)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية ساو تومي وبرنسيبي الديمقراطية منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها ثلاثة ملايين وثمانمائة وثمانين ألف يورو (000 880 3 يورو)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié:

Projet d'appui à la Commercialisation, Productivité Agricole et Nutrition (COMPRAN)

(Négociations conclues le 16 janvier 2020)

Prêt No: _____
Don No: _____

Projet d'appui à la Commercialisation, Productivité Agricole et Nutrition (COMPRAN) ("le Projet")

La République démocratique de Sao Tomé-et-Principe

Et

Le Fonds international de développement agricole (le "Fonds" ou le "FIDA")

(désignés individuellement par une "Partie" et collectivement par les "Parties")

ATTENDU QUE la République démocratique de Sao Tomé-et-Principe a sollicité du Fonds un prêt et un don pour le financement du Projet décrit à l'Annexe 1 du présent accord;

ATTENDU QUE le Secrétariat du Fonds pour l'Environnement Mondial (FEM) a accepté de mettre à la disposition du Fonds, agissant en sa qualité d'organisme d'exécution du FEM, un soutien financier sous forme de don s'élevant à 3,8 millions d'EUR pour aider le bénéficiaire à mettre en œuvre le Projet décrit à l'Annexe 1 du présent accord;

ATTENDU QUE la République démocratique de Sao Tomé-et-Principe a sollicité un don du Fonds d'Adaptation au Changement Climatique (FACC) pour contribuer au financement du Projet à hauteur de 3,2 millions d'EUR;

ATTENDU QUE dans le cadre de co-financements entre les bailleurs de fonds œuvrant sur le territoire de la République démocratique de Sao Tomé-et-Principe, l'Organisation Internationale du Travail (OIT) a prévu de contribuer au financement du Projet à hauteur de 0,8 million d'EUR;

ATTENDU QUE le secteur privé contribuera au financement du Projet pour un montant non inférieur à 0,4 million d'EUR;

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent accord de financement comprend l'ensemble des documents suivants: le présent accord, la description du Projet et les dispositions relatives à l'exécution (annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (annexe 2) et les clauses particulières (annexe 3).

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, telles qu'amendées en décembre 2018 et toutes éventuelles modifications postérieures applicables ("les Conditions générales") sont annexées au présent accord, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent accord. Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à la République Démocratique de Sao Tomé-et-Principe un prêt et un don ("le financement"), qu'elle utilise aux fins de l'exécution du Projet, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent accord.

4. Le terme "Emprunteur" désigne également la République démocratique de Sao Tomé-et-Principe en tant que bénéficiaire du don.

Section B

A. Le montant du prêt est de neuf cent soixante et dix mille Euros (970 000 EUR).

B. Le montant du Don est de trois millions huit cent quatre-vingt mille Euros (3 880 000 EUR)

1. Le prêt est accordé à des conditions particulièrement favorables, exempt d'intérêts mais assorti d'une commission de service fixe de trois quarts de point (0,75%), payable semestriellement au titre du service du prêt. Le prêt aura une échéance de quarante (40) ans dont un différé d'amortissement de dix (10) ans à compter de sa date d'approbation par le Conseil d'administration du Fonds. Le principal du prêt sera remboursé à un taux de deux (2) pourcent du montant total du principal par an à partir de l'année onze (11) et jusqu'à l'année vingt (20), et à un taux de quatre (4) pourcent du montant total du principal par an à partir de l'année vingt et un (21) et jusqu'à l'année quarante (40).

2. La monnaie de paiement au titre du service du prêt est l'Euro.

3. L'exercice financier débute le 1er janvier et s'achève le 31 décembre.

4. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du prêt sont exigibles le 15 mars et le 15 septembre.

5. L'Emprunteur ouvrira, au nom du Projet trois comptes désignés en devises, à la Banque Internationale de Sao Tomé-et-Principe (BISTP) pour les financements FIDA, FEM et FACC qui seront gérés selon le principe de la double signature par le Coordonnateur et le Responsable Administratif et Financier (RAF). L'Emprunteur communiquera au Fonds les noms des représentants autorisés à gérer les comptes désignés. En cas d'empêchement de l'un des deux signataires autorisés, le Responsable de Suivi-Evaluation (RSE) se substituera au signataire empêché.

6. Un compte d'opération du Projet en Dobras (STP) sera ouvert au profit de l'Unité de Coordination et Gestion du Projet. Un sous compte de Projet, libellé également en Dobras (STP), sera ouvert au profit de l'Antenne de Principe dans une banque commerciale acceptable pour le Fonds.

7. L'Emprunteur fournira des fonds de contrepartie aux fins du Projet pour un montant total équivalent à 0,4 million d'EUR. Outre l'ensemble des droits, impôts et taxes sur les biens et services grevant le Projet, ce montant représente également la contribution en numéraire de l'Emprunteur au financement du Projet, à hauteur de 163 064 EUR, réparti sur la durée de la mise en œuvre du Projet, comme suit:

Année 2020: 4 400 EUR
Année 2021: 26 400 EUR
Année 2022: 26 400 EUR
Année 2023: 26 400 EUR
Année 2024: 26 400 EUR
Année 2025: 28 944 EUR
Année 2026: 24 120 EUR

Section C

1. L'agent principal du Projet est le Ministère de l'Agriculture, Pêche et Développement Rural (MAPDR).

2. Un examen à mi-parcours sera effectué conformément aux dispositions des alinéas 8.03 b) et c) des Conditions générales. Toutefois, les Parties peuvent convenir d'une date différente pour l'examen à mi-parcours de la mise en œuvre du Projet.

3. La date d'achèvement du Projet est fixée au sixième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent accord, la date de clôture du financement interviendra six (6) mois plus tard, ou à toute autre date désignée par le Fonds par notification à l'Emprunteur.

4. L'acquisition de biens, travaux et services financés par l'accord est effectuée conformément aux dispositions de la réglementation de l'Emprunteur en matière de passation des marchés, dans la mesure où ils sont conformes aux Directives pour la passation des marchés relatifs aux projets du FIDA.

Section D

Le Fonds assure l'administration du financement et la supervision du Projet.

Section E

1. Les éléments suivants sont désignés comme motifs supplémentaires de suspension du présent accord :

   a) Le Manuel de mise en œuvre et/ou l'une de ses dispositions a fait l'objet d'une renonciation, d'une suspension, d'une résiliation, d'une modification ou d'un amendement sans l'accord préalable du Fonds et le Fonds, après consultation avec l'Emprunteur, a déterminé qu'il a eu, ou est susceptible d'avoir, un effet négatif important sur le Projet.

2. Les éléments suivants constituent des conditions additionnelles préalables aux retraits:

   a) Un projet de Plan de travail et budget annuels (PTBA) et de plan de passation des marchés ont été approuvés par le FIDA;

   b) Un logiciel comptable est acquis et paramétré afin de produire des rapports financiers jugés acceptables par le FIDA;

   c) Le manuel de procédures administratives, comptables et financières du Projet est rédigé par le Projet et validé par le FIDA;

   d) L'Unité de coordination et de gestion (UCP) du Projet dotée d'une autonomie administrative et financière est créée par Arrêté Ministériel;

   e) Le personnel clé de l'UCP, comprenant le Coordonnateur, le RAF, le RSE et le Comptable est recruté sur base compétitive;

   f) La Commission d'Evaluation des Marchés du Projet a été créée par Arrêté Ministériel;

   g) Les comptes désignés ont été ouverts;

   h) Le manuel de procédures du Projet a été mis à jour;

   i) Le personnel du Service administratif et financier (SAF), soit le RAF, le Comptable et l'Assistant comptable de l'Antenne de Principe ont été recrutés.

3. Cet accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur.

4. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur:

Ministre de la Planification, des Finances et de l'Economie Bleue
République Démocratique de Sao Tomé-et-Principe
Sao Tomé

Pour le Fonds:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italie

Copie à:

Ministère de l'Agriculture, Pêche et Développement Rural
République Démocratique de Sao Tomé-et-Principe
Sao Tomé

Le présent accord, [en date du _____][14], a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour l'Emprunteur.

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DE SAO TOME-ET-PRINCIPE

_____

Date: _____[15]

FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____

Date: _____

[14] À conserver uniquement si l'Accord de financement est signé par les deux Parties à la même date et au même endroit.
[15] Dans le cas où l'Accord de financement n'est pas signé au siège du FIDA.

Annexe 1

Description du Projet et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Projet

1. ***Population cible***. Le Projet touchera environ 8700 ménages ruraux, correspondant à 34800 personnes, soit:

(i) 6.500 petits exploitants agricoles affiliés à des associations, unions ou coopératives de producteurs, dont environ 40% seront des femmes (dont 30% des femmes chefs de familles) et 50% des jeunes.

(ii) 1.500 producteurs ruraux non-affiliés aux associations ou coopératives appuyées par le Projet, dont 60% seront dirigés par des femmes. Ces producteurs seront appuyés individuellement à travers le financement de microprojets d'activités génératrices de revenus (production, transformation, commercialisation) au sein, ou en dehors, des filières appuyées par ailleurs par le Projet.

(iii) 700 jeunes promoteurs d'initiatives économiques (dont 20% à Principe), qui bénéficieront de formation professionnelle, conseils technico-économiques et d'un financement de démarrage en vue de leur insertion économique (600 jeunes) ou du renforcement de leurs activités dans les filières agricoles, connexes et non-agricoles (100 jeunes). On estime que 40% de ces jeunes seront des femmes.

2. ***Zone d'intervention du Projet***. Le Projet aura une portée nationale et ses activités seront mises en œuvre dans les zones rurales des deux îles de Sao Tomé et Principe en adoptant une approche visant, d'une part, à intensifier la production dans les bassins actuels qui concentrent plus de 80% des exploitations agricoles familiales (districts de Mezochi, Lobata et Cantagalo à Sao Tomé) et d'autre part, à mettre en valeur le potentiel agricole dans les zones faiblement exploitées (districts de Caue et Lemba à Sao Tomé et région autonome de Principe).

3. ***Finalité***. Le Projet vise à améliorer durablement les revenus et la sécurité alimentaire et nutritionnelle des petits producteurs, en particulier des femmes et des jeunes.

4. ***Objectifs***. L'objectif du Projet est de promouvoir la croissance économique agro-rurale et la promotion d'une agriculture sensible à la sécurité alimentaire et à la nutrition. Deux effets complémentaires sont attendus: i) la valeur ajoutée générée par les filières est augmentée; ii) la productivité et la résilience des systèmes de production dans les filières sont améliorées.

5. ***Composantes***. Le Projet est structuré en deux composantes d'activités à impacts directs sur les bénéficiaires. Les deux composantes sont liées entre elles par des investissements structurants et des mécanismes de renforcement facilitant la transition socioéconomique des petits producteurs, des femmes et des jeunes ruraux vers des systèmes intégrés au marché, viables et garantissant sur le long terme leur sécurité alimentaire et nutritionnelle. Ces deux composantes sont mises en œuvre par une troisième composante.

5.1 Composante A. ***Consolidation et développement des relations d'affaires dans les filières***. Sur la base des leçons apprises du PAPAC, du capital relationnel acquis sur le marché international par les coopératives, du potentiel de marché de proximité (Portugal, Cap-Vert, Angola, Guinée, Gabon, etc.) et des opportunités nationales, le Projet renforcera l'inclusion économique des producteurs dans les filières (agriculture, élevage, pêche) en a) développant des partenariats d'affaires durables avec les acteurs privés; b) renforçant les

acteurs (y compris étatiques) impliqués à divers niveaux dans la promotion et/ou les opérations de filières. Ces partenariats devront être financièrement profitables et mutuellement bénéfiques aux producteurs et à leurs partenaires économiques, et s'inscrire dans la durée.

5.1.1 Sous-composante A1. Partenariats économiques et appui aux activités génératrices de revenus: Dans le cadre de cette sous-composante, l'action du Projet visera d'une part, à développer des partenariats d'affaires dans les filières à forte valeur ajoutée (cacao, poivre, vanille, gingembre, etc.) au profit des coopératives, associations et unions de petits producteurs; et d'autre part à promouvoir des activités génératrices de revenus au profit des petits producteurs dans les filières agropastorales et halieutiques. Ces deux axes seront reliés à un dispositif de financement dont les mécanismes seront adaptés en fonction de l'axe considéré et de la nature des investissements.

5.1.2 Sous-composante A2. Renforcement des acteurs: Dans le cadre de cette sous-composante, les activités sont structurées autour de quatre volets d'activités: a) renforcement et professionnalisation des organisations de producteurs; b) renforcement des acteurs institutionnels du système régalien; c) appui aux initiatives entrepreneuriales des jeunes; et d) concertation et engagement citoyen.

5.2 Composante B*. Promotion de systèmes de production performants et résilients dans les filières*. La composante a pour objectifs de a) faciliter l'accès durable aux intrants, notamment le matériel végétal de qualité et l'adoption de technologies et bonnes pratiques respectueuses de l'environnement et résilientes au changement climatique en conformité avec la stratégie du FIDA dans les Etats des Iles en Développement (Strengthening IFAD's strategic engagement in Small Islands Development States Paper: SIDS); b) renforcer l'état nutritionnel par l'éducation des exploitations familiales en particulier des femmes; et de c) développer des infrastructures visant à améliorer la productivité, faciliter l'accès au marché et garantir une gestion optimale des exploitations.

5.2.1 Sous-composante B.1. Accès aux intrants, services de conseil et éducation environnementale: Les appuis en matière d'amélioration de la production seront étroitement liés à l'amélioration de l'organisation et du fonctionnement de ces organisations et l'intégration des exploitations familiales dans le marché suivant des modèles et les initiatives de renforcement des capacités proposés dans la composante A. Les activités de la sous-composante seront organisées en 5 volets: a) accès au matériel végétal de qualité et résilients; b) appui conseil de proximité; c) diffusion de pratiques de conservation des eaux et des sols; d) recherche-développement; et e) éducation environnementale. Les activités seront mises en œuvre avec l'appui d'opérateurs qualifiés, des structures techniques du MAPDR dans le cadre de conventions de partenariats axées sur la performance, mais aussi à travers la coopération sud-sud, notamment avec les institutions de recherche d'autres pays (Brasil, Cabo Verde, Cameroun, Angola, Nigeria).

5.2.2 Sous-composante B2. Education nutritionnelle et inclusion sociale: La sous-composante comprend deux principales activités l'éducation nutritionnelle et appui à l'autonomisation des femmes, et la mise en place des jardins scolaires nutritifs. L'éducation nutritionnelle se basera sur: a) la mise en place d'outils et méthodologie pour promouvoir les bonnes pratiques; b) la formation des formateurs susceptibles de constituer de relais communautaires; c) la formation des ménages sur les questions nutritionnelles incluant les aspects d'autonomisation des femmes et la lutte contre l'alcoolisme; d) des démonstrations culinaires dans les districts; e) des campagnes de sensibilisation à travers le media (télé et radio); et f) l'accompagnement et le suivi des acteurs.

5.2.3 Sous-composante B3. Développement des infrastructures: L'objectif de la sous-composante est d'accroître la productivité agricole en améliorant la disponibilité en eau pour les cultures et faciliter l'accès au marché en désenclavant les bassins de production et en sécurisant des conditions optimales de conditionnement d'entreposage, de

transformation et de mise en marché des produits. La sous-composante comprend trois principales activités: a) l'aménagements hydro-agricoles et la mise en valeur de 600 hectares irrigués en favorisant; b) le désenclavement des bassins de production par la construction et/ou réhabilitation de 15 km de pistes agricoles dont 5 km à Principe; et c) des infrastructures collectives facilitant l'accès au marché.

5.3 Composante C. ***Coordination, gestion et suivi-évaluation***. Cette composante organisera l'ensemble des dispositifs opérationnels prévus et détaillés dans le manuel de mise en œuvre, le manuel des procédures administratives, comptables, financières et de passation de marché ainsi que le manuel de suivi-évaluation, de communication et de gestion des savoirs. Elle constituera le point de référence pour la documentation des résultats, l'analyse de performance et de l'impact par rapport à l'objectif de développement du Projet mais aussi au regard des objectifs stratégiques définis dans la note stratégique pays.

II. Dispositions relatives à l'exécution du Projet

6. ***Organisation et gestion du Projet***. L'Agent principal du Projet est le Ministère de l'Agriculture, Pêche et du Développement Rural (MAPDR).

6.1. **Comité national de pilotage (CNP)**. Le CNP sera créé par arrêté du MAPDR. Le CNP sera composé des ministères présentant un intérêt stratégique au sein desquels seront désignés des points focaux; la Région autonome de Principe, la FENAPA, la Chambre de commerce, le Centre de recherche et la Banque centrale. Le CNP définira les orientations pour le pilotage opérationnel du Projet en veillant à son alignement avec les stratégies et priorités sectorielles. Il inscrira l'action du Projet dans la complémentarité et la synergie avec les partenaires de développement du secteur agricole pour optimiser ses interventions et maximiser son impact auprès des bénéficiaires. Outre l'approbation des programmes de travail et rapports d'activités, le CNP s'assurera du suivi de l'exécution mais aussi des recommandations qu'il serait amené à formuler au cours de ses missions de suivi sur le terrain.

6.2. **Comité régional de planification participative (CRPP)**. Le CRPP sera présidé par le Secrétaire chargé des affaires économiques de la région et sera composé de représentants des producteurs (associations/Unions), des communautés agricoles; des directions techniques régionales des ministères impliqués, de la Chambre du commerce; représentant de FENAPA, l'Unité locale de recherche et de démonstration. Le CRPP sera chargé par le MAPDR pour: a) organiser les consultations communautaires et socioprofessionnelles préalables à la préparation du PTBA; b) examiner et valider le projet de programme de travail annuel avant sa transmission à la Coordination nationale pour consolidation dans le PTBA du Projet; c) suivre l'exécution des activités, examiner et valider les rapports d'activités; d) s'assurer de la prise en compte des priorités du territoire en ligne avec la stratégie du Projet.

6.3. ***Unité de coordination du Projet (UCP)***. Une équipe de coordination et de gestion aux compétences spécialisées et expérimentées exercera les fonctions administratives et comptables, de planification et suivi-évaluation ainsi que les fonctions techniques ciblées requises. L'UCP sera établie à Sao Tomé et disposera d'une antenne régionale à Principe:

6.3.1. *Au niveau national*, l'équipe comprendra: un coordonnateur, un responsable administratif et financier appuyé par un comptable et un assistant administratif, un responsable en passation de marchés, un responsable en suivi-évaluation secondé par un assistant en gestion des savoirs et communication, un spécialiste en agrobusiness appuyé par un assistant en structuration et professionnalisation des acteurs dans les filières, un spécialiste en infrastructures, un spécialiste en systèmes de production résilients, un spécialiste en nutrition et inclusion sociale (y compris genre et jeunes). La fonction d'audit interne sera assurée par un prestataire. Pour l'établissement des bureaux de la Coordination, le Projet financera la réhabilitation d'un bâtiment qui lui sera mis à disposition par le Gouvernement.

6.3.2. *Au niveau de l'antenne régionale de Principe.* Un chef d'antenne jouant le rôle de technicien-filières, deux techniciens polyvalents de proximité, un assistant en suivi-évaluation et un assistant-comptable. L'antenne régionale sera domiciliée dans les locaux de la Direction régionale de l'agriculture. Les techniciens renforceront l'unité de vulgarisation et de conseil agricole de la Direction. Ils seront pris en charge par le Projet sur une base dégressive dans l'optique de reversement complet dans l'équipe de la Direction régionale.

7. ***Mise en œuvre du Projet et partenariat****.* La mise en œuvre du Projet reposera sur une série de partenariats orientés vers les résultats attendus: a) partenariats institutionnels; b) collaborations opérationnelles axées sur la performance avec des opérateurs de facilitation et d'appui conseil sur des expertises spécialisées diverses; c) partenariats avec les organisations professionnelles; d) synergies et complémentarités avec les autres intervenants (projets/programmes, partenaires techniques et financiers).

7.1. *Supervision.* Les missions de supervision et de suivi seront organisées conjointement par le FIDA et la partie nationale. Elles analyseront l'état d'avancement, l'atteinte des produits et effets, ainsi que l'efficacité des acquis institutionnels. En fonction des besoins, des missions ponctuelles d'appui à la mise en œuvre pourront également être organisées.

7.2. La *revue à mi-parcours* sera effectuée conjointement par le FIDA et le Gouvernement à la fin de la troisième année. Elle permettra d'apprécier la pertinence du Projet et de son approche stratégique, la performance d'ensemble et les difficultés rencontrées. Le cadre logique, les activités, le budget, l'analyse économique et financière du Projet seront réactualisés.

7.3. La *mission d'achèvement* sera organisée à la fin du Projet. Elle mettra en exergue les résultats, les effets et l'impact du Projet sur les groupes cibles et permettra la capitalisation des expériences. Le rapport d'achèvement sera préparé au plus six mois avant la date de clôture du Projet.

8. ***Partenaires stratégiques****.* Le Projet sera mis en œuvre avec le concours des partenariats suivants: a) de l'Organisation International du Travail (OIT); b) du Fonds d'adaptation au changement climatique (AF); c) du Fonds pour l'Environnement Mondial (FEM 7) et d'autres partenaires techniques et financiers dont l'Agence française de développement (AFD) et le Fonds vert climat (FVC). Des Synergies seront développées avec d'autres intervenants dans le secteur comme les autres agences des Nations Unies en particulier les RBAs (FAO et PAM), la Banque Africaine de Développement, l'Union Européenne, etc.

9. ***Gestions des savoirs****.* Dès le démarrage du Projet, l'UCP se dotera d'une Stratégie de gestion des savoirs et de communication dans le triple objectif: a) l'ancrage durable des savoirs techniques auprès des producteurs et coopératives (production de matériel didactique, campagnes de sensibilisation); b) la génération de connaissances à partir de l'expérience du Projet dans des domaines variés en s'appuyant sur les informations collectées dans le cadre du suivi des résultats ou d'études thématiques ponctuelles; c) le

partage de ces connaissances auprès des Départements Techniques du MAPDR, du Fonds ou des autres bailleurs de fonds. Les besoins d'apprentissage pourront également être identifiés lors des missions de supervision du Fonds ou lors de la revue à mi-parcours.

10. ***Manuel de mise en œuvre de Projet***. Le manuel de mise en œuvre contient toutes les instructions opérationnelles pour l'exécution du Projet. Des manuels spécifiques détaillés (manuel administratif et fiduciaire incluant la passation des marchés et manuel de suivi-évaluation) seront, en outre, préparés ou actualisés sur la base des acquis de l'ancien projet PAPAC. Ils seront soumis au FIDA pour non-objection avant leur mise en œuvre.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. *Affectation des fonds du prêt et du don.* a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur les fonds du prêt et du don affecté à chaque catégorie, et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégories	Montant alloué au titre du Prêt FIDA (exprimé en EUR)	Montant alloué au titre du Don FIDA (exprimé en EUR)	Pourcentage des dépenses autorisées à financer
I. Génie Civil	31 000	657 000	100% HT
II. Equipements et matériels	36 000	145 000	100% HT
III. Services	157 000	1 630 000	100% HT
IV. Fonds d'appui	133 000	531 000	100% HT
V. Frais de fonctionnement	16 000	529 000	100%
VI. FIPS	500 000		
Non alloué	97 000	388 000	
Total	**970 000**	**3 880 000**	

b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

i) Les dépenses relatives à la catégorie II - Equipements et matériels, incluent également les dépenses liées aux Véhicules.

ii) Les dépenses relatives à la catégorie III - Services, incluent également les dépenses liées à l'Assistance technique, Services de consultance nationale, Services de consultance internationale et aux Formations, ateliers et séminaires.

iii) Les dépenses relatives à la catégorie V - Frais de fonctionnement, incluent également les dépenses liées aux Salaires et Indemnités.

2. *Coûts de démarrage.* En vue d'un démarrage rapide de la mise en œuvre du Projet, l'Emprunteur a sollicité du Fonds une Facilité de Préfinancement de Projet (FPP) dans le cadre des Procédures Accélérées de Démarrage des Projets (FIPS selon son acronyme anglais) d'un montant de EUR 500 000.

3. *Dispositions en matière de passation des marchés.* L'acquisition de biens, travaux et services financés par l'accord sera régie par le Code et les procédures en vigueur en la République Démocratique de Sao Tomé-et-Principe dans la mesure où ils sont conformes aux Directives pour la passation des marchés relatifs aux projets du FIDA. Un plan de passation de marchés basé sur le PTBA sera élaboré chaque année. Ce plan spécifiera, entre autres, les méthodes de passation, les coûts estimatifs, l'échéancier.

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit de l'Emprunteur de solliciter des retraits du compte du prêt du Fonds si l'Emprunteur n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet:

1. *Planification, suivi et évaluation*. L'Emprunteur veillera à ce que i) un système de Planification, de Suivi et d'Evaluation (PM&E) soit mis en place dans les douze (12) mois à compter de la date d'entrée en vigueur du présent accord.

2. *Conformité aux procédures d'évaluation sociale environnementale et climatique (SECAP)*. L'Emprunteur veillera à ce que le Projet soit mis en œuvre conformément au SECAP du Fonds.

3. *Recrutement et gestion du personnel*. Le recrutement et la gestion du personnel seront soumis aux procédures en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur. Le personnel sera soumis à des évaluations de performances organisées annuellement. Il pourra être mis fin à leur contrat en fonction des résultats de ces évaluations. Le recrutement du personnel du Projet, le renouvellement de leur contrat et le cas échéant, la décision de rompre leur contrat, seront soumis à l'approbation préalable du Fonds. A compétences égales les candidatures des jeunes et des femmes seront privilégiées. Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse ne sera pas admissible lors du recrutement du personnel du Projet.

4. Dans les six (6) mois suivant l'entrée en vigueur du présent accord, le Projet fera l'acquisition et installera un logiciel de comptabilité personnalisé, conformément aux pratiques en vigueur dans les projets financés par le Fonds, afin de satisfaire aux normes comptables internationales et aux exigences du Fonds.

5. Dans l'année suivant l'entrée en vigueur du présent accord, le Projet conclura un protocole d'accord avec les partenaires de mise en œuvre afin de structurer la collaboration, définir les rôles, responsabilités et obligations en matière de mise en œuvre, de gestion financière et comptable et d'élaboration des rapports.

6. *Mesures anticorruption*. L'Emprunteur doit se conformer à la politique du FIDA en matière de prévention de la fraude et de la corruption dans le cadre de ses activités et opérations. Dans les six (6) mois suivant l'entrée en vigueur du présent accord, le Projet organisera une formation pour le personnel du Projet sur cette politique et communiquera au Fonds un document attestant de la tenue de cette formation.

7. Utilisation des véhicules du Projet et autres équipements. L'Emprunteur doit s'assurer que:

a) Tous les véhicules et autres équipements acquis dans le cadre du Projet sont affectés à l'UCP, aux antennes régionales et aux autres agents d'exécution pour la mise en œuvre du Projet;

b) Les types de véhicules et autres équipements achetés dans le cadre du Projet sont adaptés à ses besoins; et

Tous les véhicules et autres équipements transférés ou achetés dans le cadre du Projet sont exclusivement destinés à être utilisés dans le

Cadre logique

Synthèse/Résultats	Indicateurs clés de vérification[1&2]					Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence	Mi-parcours	Fin		Source	Fréquence	Responsabilité	
	Objectif général								
Contribuer à la réduction de la pauvreté et à la croissance économique rurale	1. Nombre de personnes touchées au sein des ménages appuyés *[3]	0	16 000	38 000		Enquête de référence, Evaluation d'impact	Trimestrielle	Unité de coordination	Contexte sociopolitique et conditions favorables à la mise en œuvre du projet.
	2. Taux de réduction du pourcentage de ménages vivant en-dessous du seuil de pauvreté parmi les ménages appuyés[4]	0	10%	35%			Année 1, 3 et 6	Unité de coordination	
	Objectif de développement								
Améliorer durablement les revenus et la sécurité alimentaire et nutritionnelle des petits producteurs, en particulier des femmes et des jeunes	3. Nombre de ménages recevant les services promus par le projet * *(Dont pourcentage de ménages avec une femme cheffe de famille)*	0	4 000 *(43%)*	8 000 *(43%)*		SSE du projet	Trimestrielle	Unité de coordination	Mobilisation et efficacité des dispositifs d'appui
	4. Pourcentage de ménages soutenus déclarant une augmentation de revenus	0	30%	75%		Enquêtes de référence et enquêtes d'impact	Annuelle à partir de l'année 3	Unité de coordination	

[1] Ventilés par sexe et par âge (femmes, hommes et jeunes).
[2] Indicateurs de base du Système de mesure des résultats opérationnels.
[3] Dont bénéficiaires femmes/hommes/jeunes; et femmes cheffes de famille, bénéficiaires des actions environnementales durables et bénéficiaires des interventions axées sur la nutrition.
[4] Ventilation des données pour femmes cheffes de famille.

Synthèse/Résultats	Indicateurs clés de vérification[1&2]					Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence	Mi-parcours	Fin		Source	Fréquence	Responsabilité	
	5. Pourcentage de femmes âgées de 15 à 49 ans qui consomment au moins 5 groupes d'aliments sur 10[5] par jour (CI.1.2.8. MDD-W)	0	40%	80%		Enquêtes spécifiques	Mi-parcours et fin de projet	Unité de coordination/ Prestataires	
	6. Score selon l'indice d'égalité genre et autonomisation des femmes (Pro-WEAI)[6]	0	40%	80%		Enquêtes Pro-WEAI			
Effet 1: La valeur ajoutée générée par les filières est augmentée	7. Pourcentage d'organisations de producteurs déclarant une augmentation de profit d'au moins 30%* (2.2.2)	0	30%	75%		Registres et comptes des coopératives	Annuelle à partir de l'année 3	Unité de coordination	Qualité et compétitivité de l'offre des matières premières et/ou transformées dans les filières
Produit 1.1: L'accès durable des petits producteurs aux opportunités de marché est facilité	8. Nombre de partenariats économiques viables	0	3	7		Enquêtes périodiques	Annuelle à partir de l'année 3	Unité de coordination	Disponibilité de services de facilitation et d'intermédiation pour l'accès au marché Bonne coopération Sud-sud
	9. Nombre de plans d'affaires financés*	0	15	35		Coopératives/Unions/Assoc. SSE du projet	Trimestrielle	Unité de coordination	
	10. Nombre de producteurs affiliés accédant au marché à travers les	0	3 500	6 500					

[5] Les dix catégories d'aliments concernés sont: i) grains, racines et tubercules blancs et plantains; ii) légumineuses (haricots, pois et lentilles); iii) noix et graines; iv) lait et produits laitiers; v) viande, volaille et poisson; vi) œufs; vii) légumes à feuilles vert foncé; viii) autres fruits et légumes riches en vitamine A; ix) autres légumes; x) autres fruits.

[6] Il s'agit d'utiliser l'Indice d'autonomisation des femmes dans l'agriculture au niveau projet (Pro-WEAI) conçu pour évaluer l'impact des projets de développement agricole avec des indicateurs portant sur la liberté de mouvement et les attitudes à l'égard de violence domestique fondée sur le genre. Pro-WEAI utilise les données d'enquête des adultes auto-identifiés, hommes et femmes, âgés de 18 ans et plus, appartenant au même ménage. Les ménages sont classés comme ayant une parité entre les sexes si la femme est autonomisée (son score d'autonomisation est supérieur ou égal à 80%) ou si son score est supérieur ou égal au score d'autonomisation du décideur de sexe masculin de son ménage.

Synthèse/Résultats	Indicateurs clés de vérification[1&2]					Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence	Mi-parcours	Fin		Source	Fréquence	Responsabilité	
	partenariats* (2.1.4)								
	11. Nombre de personnes accompagnées dans le lancement d'une AGR* *(2.1.2)*	0	700	1 500					Disponibilité des services d'appui
Produit 1.2: Les acteurs autour des filières sont renforcés	12. Nombre d'organisations (coopératives) de producteurs professionnalisées*	0	6	10					
	13. Nombre de jeunes formés et insérés dans les microentreprises (2.1.2)*	0	300	700		Partenaires SSE Projet	Trimestrielle	Unité de Coordination	Dispositifs d'appui disponible
Effet 2: La productivité et la résilience des systèmes de production dans les filières sont améliorées	14. Pourcentage de producteurs déclarant l'adoption de techniques, technologies et pratiques résilientes appropriées* (1.2.3)	0	35%	80%		Enquêtes Effets	Annuelle à partir de l'année 2	Unité de Coordination	Conditions climatiques favorables Engagement des services de recherche et vulgarisation Mobilisation de la coopération Sud-sud
Produit 2.1: L'accès aux intrants, aux services de conseil agricole et à l'éducation environnementale est amélioré	15. Nombre de producteurs ayant accès aux facteurs de production et/ou aux paquets technologiques et pratiques résilientes (1.1.3)	0	3 500	6 000		Registres coopératives, Assoc, Unions/ Prestataires/ SSE	Annuelle	Unité de Coordination	Disponibilité des intrants et mobilisation effective des technologies
	16. Nombre de producteurs	0	2 500	5 000			Semestrielle	Unité de Coordination	Compétences locales

Synthèse/Résultats	Indicateurs clés de vérification[1&2]					Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence	Mi-parcours	Fin		Source	Fréquence	Responsabilité	
	bénéficiant de services-conseil et d'un encadrement de proximité *								disponibles pour l'encadrement
	17. Nombre de lois, politiques ou stratégies nouveaux ou existants proposes pour approbation, ratification ou amendement	0	3	5			annuelle	Unité de Coordination	
	18. Nombres de plateformes de dialogue politiques établies et opérationnelles	1	4	5			annuelle	Unité de coordination	
	19. Nombres de rapports venant des comités de vigilance sur la bonne gestion du secteur agricole	0	3	3			annuelle	Unité de coordination	
Produit 2.2: L'alimentation des ménages est améliorée et diversifiée	20. Nombre de ménages bénéficiant d'un appui ciblé pour améliorer leur nutrition* (C.I. 1.1.8)	0	150	400			Annuelle	Unité de Coordination/ Prestataires	Expertise en nutrition disponible
Produit 2.3: Des infrastructures durables améliorent la productivité et l'accès au marché	21. Nombre de kilomètre de pistes agricoles réhabilitées et de tronçons de pistes agricoles améliorées (2.1.5)	0	13	15		Rapports d'activités des prestataires SSE	Semestrielle	Unité de Coordination	Célérité du système de passation des marchés

Synthèse/Résultats	Indicateurs clés de vérification[1&2]					Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence	Mi-parcours	Fin		Source	Fréquence	Responsabilité	
	22. Nombre d'ha aménagés pour l'irrigation * (1.1.2)	0	300	600					
	23. Nombre de magasins stockage et d'aires de séchages construits/réhabilités (2.1.6)	0	11	14					